

الاستثمار في الأراضي الفلاحية، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

Investment in agricultural land and its role in achieving food security and sustainable development

أحمد عباد^{1*}، رضا بوعافية²

¹ جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، ahmed.abbad@univ-bba.dz

² جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، redha.bouafia@univ-bba.dz

مخبر العدالة السيبرانية

تاريخ النشر: 2025/10/25

تاريخ القبول: 2025/10/20

تاريخ الاستلام: 2025/06/12

ملخص:

في سياق السعي لتحقيق توازن استراتيجي يشمل الأمن الغذائي، الذي يُعد من أكبر التحديات التي تواجهها الدول بسبب ارتباطه بعدد من العوامل الأساسية، يأتي تطوير القطاع الفلاحي كأحد أهم مجالات الاستثمار. ومن هنا تبرز أهمية توفير بيئة ملائمة للاستثمار الفلاحي، حيث يُعتبر ذلك أمراً بالغ الأهمية. وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق ذلك في توفير الأراضي الزراعية اللازمة لممارسة الأنشطة الفلاحية، ويُسهم هذا النوع من الاستثمار بشكل كبير في تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على مواكبة النمو والتنمية المستدامة، ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويعزز من استقرار الاقتصاد الوطني وضمان استدامته.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ الأراضي الفلاحية؛ التوازن الاقتصادي؛ الاستثمار؛ التسويق الفلاحي.

Abstract:

In the context of striving to achieve a strategic balance that includes food security, which is one of the greatest challenges faced by countries due to its connection to several fundamental factors, the development of the agricultural sector emerges as one of the most important investment areas. Hence, the importance of providing a favorable environment for agricultural investment becomes paramount. One of the key pillars for achieving this is the provision of agricultural land for farming activities. This type of investment significantly contributes to strengthening the agricultural sector's ability to keep up with growth and sustainable development, which in turn contributes to achieving food security and enhancing the stability and sustainability of the national economy.

Keywords: Food Security; Agricultural Land; Economic Balance; Investment; Agricultural Marketing.

مقدمة

تسعى دول العالم إلى تحقيق الأمن الغذائي الأمثل في ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم، خاصة في ظل الصراعات والتكالبات الراهنة التي تواجهها العديد من الدول النامية، وقد تناولت العديد من الدراسات قضية الأمن الغذائي من خلال البحث عن حلول لمواجهة الأزمة الغذائية، بهدف الوصول إلى برامج وخطط تحقق الاكتفاء الذاتي، عبر تحسين إنتاج الغذاء والتقليص من المشكلات الاجتماعية الكبيرة مثل الفقر والمجاعة.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري التركيز على العوامل المحورية التي تدفع نحو النمو، مع تسليط الضوء بشكل خاص على الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يُعد أساسًا هيكليًا من أجل تنويع الاقتصاد المحلي، وكذا لأنه يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه مصدرًا رئيسيًا لجذب الاستثمارات الضرورية للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. بناءً على ذلك، يعتبر الاستثمار في القطاع الفلاحي محركًا أساسيًا للتنمية، ما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وكذا تعزيز كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ما ينعكس إيجابًا على زيادة معدلات النمو في الدخل والإنتاج، وبالتالي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي. وفي ضوء ذلك، يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاستثمار في الأراضي الفلاحية في تحقيق الوصول إلى الأمن الغذائي؟

ولالإجابة على هذا التساؤل، يمكننا اقتراح خطة مكونة من مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي، ونتناول في المبحث الثاني دور الاستثمار في الأراضي الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي المنشود. معتمدين في دراسة ورقتنا البحثية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من القضايا الأساسية في المجتمعات، حيث تُعد من الحلول التي تعتمد عليها الدول من خلال توفير كميات كافية من الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها، مما يساهم في تحقيق الاستقرار ويساعد على تعزيز القدرة على النشاط والتنمية، ومن المنطق أن تتطرق إلى الإطار المعرفي للأمن الغذائي، من خلال تعريفه، وأشكاله، وشروط تحقيقه.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي، وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

إن مشكلة الغذاء كانت محل إهتمام وبُحث من طرف العديد من قبل أصحاب الاختصاص، والمهتمين، والسبب في هذا الإهتمام الكبير، لأن وجود الغذاء يعني وجود الإستقرار في الدول وفي مجالات عديدة، وبذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول إلى تحقيقه، ولقد تعددت المفاهيم المرتبطة به، وفيما يلي سنورد بعض التعاريف المقدمة.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

يتكون مصطلح الأمن الغذائي من كلمتين: "الأمن" و "الغذاء"، حيث أن كلاهما يؤثر في الثاني، ويمكننا أن نعرف كل كلمة على حدى:

الأمن: ويعني الطمأنينة وعدم الخوف، أي إكتمال الثقة، أما الغذاء: فهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبناء الجسم.¹

ويجمع الكلمتين "الأمن الغذائي" فيمكن القول بأنها تعني الطمأنينة في توافر الطعام والشراب وكل العناصر الضرورية في بقاء الإنسان حيا.

ونظرا لما يلعبه الأمن الغذائي من أهمية بالغة دفعت بالدارسين إلى مراجعة مضامينه من خلال البحث في مفاهيمه الأساسية ومختلف الاشكال التي قد يندرج ضمنها.

ويُعرف الأمن الغذائي على أنه الحالة التي يتحقق عندها الإكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الانتاج المحلي.²

كما يُعرف على أنه قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لإحتياجاتها من الواردات الغذائية.³

ولقد عرفت المنظمة العالمية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي على أن الأمن الغذائي "هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل القطر، وإتاحته لكافة أفرادالسكان بالأسعار التي تتناسب مع مدخولهم وإمكانياتهم المالية".⁴

وقد عرفه البنك الدولي بأنه: "حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشيطة، وسليمة، وعناصره هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء".⁵

وفي تعريف آخر للأمن الغذائي على أنه "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".⁶

¹ مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 646.

² السريتي السيد محمد، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 10.

³ مراد ناصر، سياسيات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية- حالة الجزائر-، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 05، عدد 01، الجزائر، ديسمبر 2010،

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009،

⁵ جابة أحمد، الأمن الغذائي والتنمية -حالة الجزائر-مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2020، ص 54.

⁶ محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص 90.

وأجمع الباحثين على تعريفه على أنه: "تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجيات الغذائية لمجموعة المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى الطلب المعونة، أو الاستيراد من الخارج".¹

كما أنه وبالنظر إلى الجانب القانوني، يُعرّف الأمن الغذائي على أنه: "حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء".²

وقد عرّفه المشرع الجزائري ضمن قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08، في مادته الثالثة، بقوله: "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة، وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".³

الفرع الثاني: ارتباط مفهوم الأمن الغذائي ببعض المفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بعدة مفاهيم متشابهة، وهي ذات علاقة وثيقة بها، ومن بين المصطلحات الأكثر ارتباطا به هو "الاكتفاء الذاتي" والذي يُعرّف بأنه: "السياسة التي تتبعها الدولة بغية تحقيق إكتفائها، وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط".⁴

ويشير مفهوم الإكتفاء الذاتي في أغلب الأحيان إلى وجود القدرة لدى الدول في صناعة كل ما تحتاجه من غذاء بالنظر إلى الموارد المتوفرة لديها، أي أنها تعتمد اعتمادا كليا على قدراتها إمكانياتها المحلية، غير أن الإكتفاء الذاتي لا يعني وقف التبادل التجاري بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى.⁵

ويتجلى بوضوح الاختلاف بين المفهومين من إعتبار أن مفهوم الأمن الغذائي يعتمد في وجوده على أسس مرتبطة بكفاية الغذاء الموجه للأفراد، وكذا حسن توزيعه بطريقة تضمن وصوله للجميع، والأهم من هذا هو جودة هذا الغذاء من حيث معايير جودته، أما مفهوم الإكتفاء الذاتي فيرتبط على بُعد واحد وهو الكفاية.⁶

كما يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم "التنمية المستدامة"، والتي تعرف بأنها: "التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة، والمتكاملة والتي تقتضي مراعاة البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي تهتم بجني الثمار للأجيال الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة".⁷

وبالتالي فإن الأمن الغذائي المستدام يعتبر أحد المكونات الاستراتيجية التي تعتمدها البرامج الحكومية للدول، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

¹ دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، أبريل 1980، ص ص 5-8.

² جابة أحمد، مرجع سابق، ص 54.

³ يُراجع في ذلك المادة 03 من القانون رقم 16/08، المؤرخ في 2008/08/03، المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46، لسنة 2008.

⁴ مصطفى عطية جمعة، الاسلام والتنمية المستدامة، الطبعة الاولى، شمس للنشر والاعلام، مصر، 2017، ص 208.

⁵ خلافة هاجر، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين، وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد 02، العدد 1، ص 14.

⁶ المرجع نفسه، ص 16.

⁷ مدحت ابو ناصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشرات"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 83.

المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي وشروط تحقيقه

ولتحقيق الأمن الغذائي، لابد من توفر شروط معينة، والتي سنتطرق إليها من خلال هذه الجزئية، لكن قبل ذلك سنتكلم عن أشكال الأمن الغذائي من خلال المرور بالنقاط التالية:

الفرع الأول: أشكال الأمن الغذائي

ينقسم الأمن الغذائي لمجموعة من الأشكال والأنواع نميز منها:

أولاً: الأمن الغذائي المطلق " الاكتفاء الذاتي "

ويقصد به انتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتضادة بما يفوق أو يعادل الطلب المحلي لها¹، ومن خلال ذلك فهو قيام الدولة بسد حاجياتها من الانتاج المحلي دون اللجوء إلى الاستيراد. كما تنتج فائض احتياجاتها على أن يتم تصديره إلى الخارج، ومن المعلوم أن هاته الدولة أو مجموعة الدول المتضادة تفوق صادراتها على الإيرادات لديها، وهو ما يشكل الأمن الغذائي الذاتي أو ما يعرف بالاكتفاء الذاتي الكامل.

ثانياً: الأمن الغذائي النسبي

على يرادف هذا الأخير توفير المواد اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من خلال منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة المعنية بميزة نسبية مؤهلة لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى، وبالتالي يقصد بالأمن الغذائي النسبي تأمين الغذاء عن طريق التعاون مع الآخرين.

ثالثاً: الأمن الغذائي الصوري

حيث يفهم من خلاله امتلاك الدولة لجزء ضئيل من مكون المادة وتستورد أكثر مما تملك؛ أي أن معظم المواد المكونة مستوردة حيث تظهر ما تملك فقط دون اللجوء إلى اظهار ما تستورده؛ الأمر الذي يضعها في منأى عن التصريح بالواقع الصحيح أي أن الأرقام مظلمة ولا يعبر عن الواقع؛ وهو ما يعرف بالأمن الظاهري.

رابعاً: الأمن الغذائي المستدام

وفيفهم بمصطلح الأمن الغذائي المستدام بكونه توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية للحصول على نفس المستوى أو أحسن، ومن جهة أخرى فهو عملية ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان الذين هم في تزايد.

وبالتالي فالأمن الغذائي المستدام هو عبارة عن موقف ديناميكي يعكس العلاقة بين السكان المتزايدين واحتياجاتهم

من غذاء.

¹ فراس عباس البياني، الأمن البشري والزيف، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص84.

الفرع الثاني: شروط تحقيق الأمن الغذائي

تأخذ أهمية تحقيق الأمن الغذائي حيزاً هاماً نظراً لكونها مسألة جوهرية في بعض الظروف، إلا أنه لضمان تحقيق هذا الأخير يستوجب شروطاً أساسية تتمثل في:

أولاً: توفر الأغذية

إن مسألة توفير السلع الغذائية الضرورية، يتجسد من خلال محاولة الدول العمل على إيجاد الغذاء بكميات كبيرة، دون مراعاة مسألة الجودة، لأن الطلب قد يفوق العرض الموجود، وبالتالي فإن توفير الغذاء في هذه المرحلة تعتبر أكثر من ضرورة للوصول إلى حد تلبية الحاجات الأساسية¹، وتوفير الأغذية مرتبط بقدرة كل دولة على إنتاج أو استيراد المنتجات الغذائية التي يحتاجها شعبها، بالإضافة إلى قدرتها على تخزين هذه المنتجات وتوزيعها وضمان الوصول إليها بشكل مستدام وتظهر هذه الدعامات من خلال عدة مؤشرات أقرها البنك الدولي، والتي تتمثل في:

- الكفاية في إمدادات الطاقة.
- متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية.
- حصة الحبوب من إمدادات الطاقة.
- متوسط إمدادات البروتين.
- متوسط العرض من البروتين².

ثانياً: القدرة على الحصول على الأغذية

ترتبط مسألة الأمن الغذائي بقدرة الأفراد على تحمل نفقات الطعام وتوزيعه، بالإضافة إلى تلبية احتياجاتهم من الطعام المفضل لهم. وتنقسم طرق الحصول على الطعام إلى طريقتين رئيسيتين:

01- الطريقة المباشرة: حيث يعتمد الأفراد على إنتاج غذائهم بأنفسهم باستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة

لهم.

02- الطريقة الاقتصادية: وهي التي تعتمد على شراء الأفراد للطعام المنتج، وهي تشمل كل ما يمكن الحصول عليه

من خلال عمليات التبادل سواء كان ملموساً أو غير ملموس، ويضمن العديد من المنافع سواء كانت وظيفية، اجتماعية أو نفسية، كما يمكن أن يكون سلعة أو خدمة.

¹ بكدي فاطمة، حمدي باشا رايح، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، 2016، ص45.

² سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والحياة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 56.

ثالثاً: استخدام الأغذية

ويُقصد بذلك تناول السكان مجموعة من الأغذية بالكميات المناسبة وفي الأوقات الصحيحة، مما يضمن الحصول على الكميات الكافية من الطاقة اللازمة لممارسة حياة طبيعية وصحية. في هذه الحالة، لا يُشكل توفر الأغذية مشكلة بحد ذاته، بل تكمن المعضلة الرئيسية في سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الأساسية.

فالاهتمام بضرورة توفير الغذاء، وبكميات تلبي الحاجات العامة للسكان، مقتزن بضرورة العمل على توفيره بأسعار معقولة تُمكن جميع الأفراد من الوصول إليه، أصبح من الضروري في المراحل اللاحقة أن تهتم الدولة بجودة السلع الغذائية، وأن تقف على نوعية وسلامة الغذاء، ومراعاة الأبعاد الصحية له من مرحلة الإنتاج إلى غاية الاستهلاك، حتى لا يُشكل ذلك خطراً على الصحة العامة.¹

إن الاستعمال الأمثل للأغذية بصورة عامة، يُعد من عوامل تحقيق الأمن الغذائي، ويتحقق ذلك إذا ما إستعمله الأفراد دون تبذير، حتى يتمتع الفرد بالحصول على نصيبه من الغذاء بصورة جيدة متمتعاً بالصحة والتغذية السليمة.²

رابعاً: الاستقرار

يستوجب الحصول على غذاء كافٍ في معظم الأوقات، ولهذا تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار.

الأول يشمل المؤشرات الأساسية، مثل المناطق المجهزة للري، والتي تمثل مقياساً لمدى التعرض للصدمات المناخية مثل الجفاف. كما يتضمن مؤشر حصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع، مقارنة بكفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة تلك الواردات الغذائية.

أما المؤشرات الثانية، فهي تلك التي تظهر المخاطر والأزمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي.³

المبحث الثاني: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي يُعد من الاستراتيجيات المهمة والتي تسعى الدول إلى التركيز عليها في البرامج الحكومية لما لها من دور مهم في تنويع مصادر التنمية الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

المطلب الأول: العوامل المتدخلة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمار الفلاحي

بداية يُعرف "الاستثمار الفلاحي" على أنه استعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق ناتج زراعي ممكن، أو إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن".¹

¹ الجريسي خالد بن عبد الرحمن، سلوك المستهلك، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427هـ، ص42.

² المرجع نفسه، ص41.

³ بن يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، عدد 38، جوان 2018، ص18.

كما يعرف أيضا انه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض - العمل - رأس المال) قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، في ما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره، أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على الإنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة.²

الفرع الأول: الاستغلال الأمثل للأراضي ذات الطبيعة الفلاحية

تعتبر الأراضي الفلاحية القاعدة الأولى لوجود الغذاء في الجزائر، وفي هذا الإطار نصت المادة الأولى من القانون رقم 19/87، على أن: "هذا القانون يهدف إلى تحديد قواعد استغلال الأراضي الزراعية المحددة بموجب المادة 19 من القانون رقم 16/84، المؤرخ في 1984/06/30، وتحقيق المنتجين وواجباتهم".³

ومن خلال هذا النص فقد أهتم المشرع الجزائري بالقطاع الزراعي كونه بالغ الأهمية على اعتبار أنه يشكل مورد أساسي وطبيعي في ظل التزايد الكبير في نسبة النمو الديمغرافي وحاجة الأفراد المتزايدة للغذاء، ولن يتأتى الإستغلال الأمثل للأراضي الزراعية إلا بتوفر العوامل المتدخلة في نجاح هذا الاستغلال، وهي:

• الموارد المائية: حيث يوجد ترابط وثيق بين الأمن الغذائي والأمن المائي، لأن في توفير الموارد المائية والعمل على ترشيدها أهمية بالغة في سد الفجوة الغذائية المتزايدة.⁴

• الموارد البشرية: وهي من أهم الموارد التي تسعى كل المنظمات إلى امتلاكها فهي مصدر كل نجاح بشرط أن تحسن إدارتها، والاعتماد على العنصر البشري مهم جدا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء من خلال تعزيز القدرات في مجال الإنتاج الفلاحي،⁵ فالعنصر البشري ضروري لخدمة الأرض الفلاحية، لذلك أغلب الدول الرائدة في مجال الاستثمار الفلاحي تعطي الأولوية في تقديم الدعم والتشجيع للفلاحين ومرافقتهم خلال فترة الزرع .

البنى الأساسية: لا بد للوصول إلى نتائج مرضية في مجال الإستغلال الفلاحي، توفر مجموعة من البنى الأساسية، ويُقصد بها الشبكات الضرورية مثل شبكات الكهرباء، وتعبيد المسالك الفلاحية الضرورية، والعمل على توفير المعدات والتجهيزات الضرورية الفلاحية، كل ذلك تعتبر من المقومات الأساسية لنجاح الإستثمار الفلاحي وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة.⁶

¹ يحيوي نوال وبوعموشة هند، استثمار العقار الفلاحي في التشريع الجزائري عن طريق الامتياز، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بريك، باتنة، الجزائر، 2019-2020، ص 03.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

³ يُراجع في ذلك المادة الأولى من القانون رقم 19/87، المؤرخ في 1987/12/08، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد 50، لسنة 1987.

⁴ عيسى ابراهيم سليمان، أزمة المياه في العالم العربي، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2003، ص 35.

⁵ بكدي فاطمة، رايح حمدي باشا، مرجع سابق، ص 243.

⁶ الحبيتر نبيلة، الأمن الغذائي في الجزائر - الإمكانيات والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2015، ص 148.

لذلك فمن الضروري الاهتمام بهذا النوع من الأراضي الفلاحية من خلال العمل على توفير شبكات الكهرباء والماء وتعبيد المسالك الفلاحية لتسهيل الحركة والتي من خلالها يمكن للفلاحين من تسويق منتوجاتهم الفلاحية لأكثر عدد من المناطق الأخرى .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن تحسين إمكانية الحصول على الأراضي يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر والجوع، فقد توصلت دراسة شاملة أجريت في الهند إلى وجود علاقة وثيقة بين إصلاح نظام ملكية الأراضي وتراجع معدلات الفقر، وقد تناولت الدراسة جهود الإصلاح الزراعي التي شهدتها البلاد بين عامي 1948 و1990، حيث قارنت بين الولايات التي نفذت إصلاحات ملموسة في هذا المجال وتلك التي لم تفعل، وأظهرت النتائج أن الإصلاحات أسهمت في خفض واضح في نسب الفقر الريفي، وكانت دافعاً لزيادة الأجور في القطاع الزراعي، مما انعكس إيجاباً على صغار المزارعين والعمال المعدمين، الذين يُشكلون شريحة كبيرة من فقراء الريف، ومن هنا يمكن القول إن تمكين فقراء الريف من امتلاك الأراضي أو الوصول إليها بطريقة آمنة يُعد عنصراً أساسياً في القضاء على الجوع والفقر، ويُسهم بفعالية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.¹

الفرع الثاني: الجماعات المحلية ودورها في توفير العقار الفلاحي

مع التوجه الجديد الذي تسلكه الجزائر من خلال العمل على تحسين دور الجماعات المحلية حيث لم يعد يقتصر على الأداء الخدماتي ذو الطابع الإداري بل امتد ليشمل مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، لذلك أصبح من الضروري أن تمارس الجماعات المحلية جميع الوظائف والتي من خلالها تساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المحلية. ويتضح أن الدور الأساسي المنوط بالجماعات المحلية يتمثل في الاستجابة لحاجيات المواطنين، والسعي إلى ضمان مقومات الحياة الكريمة، وفي مقدمتها توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف دون العمل على توفير الأوعية العقارية الضروري للأنشطة الفلاحية، وضمان توزيعه بشكل عادل بين مختلف الفئات، كما يُعد من الضروري خلق بيئة مناسبة تُشجع على الاستثمار الفلاحي، وتُحفز على تحقيق مردودية اقتصادية مستدامة.

ويبرز ضمن هذا الإطار دور الجماعات المحلية في حماية العقار الفلاحي والمحافظة عليه، لا سيما في ظل حالات الإعتداء المتزايدة التي تعرفها الأراضي الفلاحية، نتيجة تزايد الطلب عليها لتلبية حاجيات قطاع التعمير، والذي بدوره تأثر بالنمو الديمغرافي المضطرد، هذا الوضع يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحويل وجهة الأراضي الفلاحية نحو استعمالات غير فلاحية، ما يُهدد الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

وهنا تبرز أهمية تدخل الإدارة من خلال وضع نظام رقابي صارم، يتجلى في اشتراط الحصول على تراخيص مُسبقة قبل مباشرة أي نشاط لا يندرج ضمن الاستعمال الفلاحي، ومن أبرز الآليات المعتمدة في هذا الصدد، رخص البناء، التي تُعد أداة أساسية لضمان احترام الطابع الفلاحي للأراضي وحمايتها من التدهور أو التغيير غير المشروع في طبيعتها، حيث

¹ المرجع نفسه .

يشترط قانون التوجيه العقاري أن يكون الهدف من كل إنجاز يتم فوق الأراضي الفلاحية هو رفع الطاقة الانتاجية للمستثمرة القائمة عليها، وهذا يعتبر قيد من حق البناء فوقها وجعل ممارسة هذا الحق يستوجب إستصدار رخصة مسبقة وصریحة من الادارة المختصة.¹

ويتبين وجود ارتباط وثيق بين الأمن الغذائي وتوفير الأراضي الزراعية "العقار الفلاحي" بحسب تحليل بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنعقد بروما سنة 2002، حيث تمكنت البلدان النامية التي تم فيها توزيع الأراضي بطريقة عادلة ومنصفة في 1980 من إحراز تقدم سريع في تخفيض معدلات انتشار الجوع خلال العقدين الماضيين.²

الفرع الثالث: مسؤولية المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية

من المتعارف عليه أن التنمية لا تتحقق إلا من خلال حسن نظامي عالٍ وروح العمل التطوعي، إذ يُعدّ انخراط المواطن في العمل التنموي عنصراً أساسياً لبلوغ النجاح المنشود ويتجسد ذلك من خلال مشاركة الأفراد في الجمعيات المنضوية تحت لواء المجتمع المدني والمساهمة الفعّالة في تحديث وترقية الحياة الجموعية، وهو ما يؤدي حتماً إلى بناء علاقة تشاركية متينة بين المواطن والدولة.

وبالعودة إلى الدور المحوري للمجتمع المدني في دعم العمل التشاركي لتحقيق التنمية نلاحظ أن هذا الدور يظهر جلياً من خلال السهر على التوزيع العادل للأوعية العقارية ذات الطابع الفلاحي لمستحقيها، والعمل على توفير الإمكانيات والوسائل المتاحة لهم، إضافة إلى السعي لحلّ المعضلات والمشاكل التي تعترضهم، مثل توفير البذور والأسمدة الضرورية.

وفي هذا السياق، يبرز دور الاتحاد المحلي الفلاحين كوسيط بين الفلاح والإدارة، لما لهذا الكيان من أهمية في تجسيد هذا العمل التشاركي، الذي من شأنه أن يساهم بفعالية في تحقيق تنمية مستدامة وضمن أمن غذائي مستقر.

الفرع الرابع: المنصة الرقمية كآلية لتسويق المنتوجات الفلاحية

تُعد المنصات الرقمية حلاً بديلاً للعديد من التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي، خصوصاً في مجال تسويق المنتجات الزراعية. من أبرز المشاكل التي تساهم هذه المنصات في حلها:³

01- المنصة الرقمية تتيح للمستثمر الفلاحي فرصة الوصول المباشر إلى التجار والشركات والمصدرين، وربط علاقات معهم، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالوسطاء ويزيد من أرباحهم.

02- من شأن المنصة الرقمية تحقيق الشفافية التي تعزز ثقة المستهلك بالمستثمر الفلاحي كما توفر معلومات واضحة للمستهلكين حول مصدر المنتج الفلاحي والمواد المستخدمة، بما يشجع على دعم المنتجات الفلاحية المحلية.

¹ مزياي فريدة، دور العقار في التنمية المحلية، مجلة دفا تر السياسة والقانون، العدد 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2012، ص 52.

² انظر الموقع : <https://www.fao.org/3/Y7352A/y7352a10.htm>، تاريخ الزيارة 2025/06/05، الساعة: 17:30.

³ جديدي إلهام، طفرة في رقمنة القطاع الفلاحي الجزائري من خلال منصة "منتوج فلاح بلادي"، مقال منشور بجريدة اللقاء، يومية وطنية إخبارية، 2023/06/18، انظر الموقع : <https://elikaonline.com>، تاريخ الزيارة 2025/05/26، الساعة: 19:07.

03- تمنح الفرصة للمستثمر الفلاحي من أجل الوصول إلى الأسواق وربط علاقات مع العملاء وتوسيع إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع.

04- يساهم التطبيق الرقمي في تسهيل التواصل والتفاعل المباشر مع التجار والشركات المهمة بشراء المنتجات الزراعية المحلية. كما يوفر لهم فرصاً جديدة لتسويق منتجاتهم بشكل أوسع وزيادة قاعدة عملائهم، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز مبيعاتهم.

وهنا نشير إلى أن المشرع الجزائري ومن خلال أن القانون الجديد للاستثمار رقم 18/22¹ قد تبني إنشاء منصة رقمية للمستثمر، بموجب المادة 06 الفقرة 03، ومن أبرز مهامها هي تحسين أداء المرافق المختصة بقطاع الاستثمار، لتكون أكثر شفافية ونزاهة من أجل إتاحة الفرص أمام المستثمرين.

وهنا يكون من المستحسن أن يحظى كذلك الاستثمار الفلاحي بنفس التحفيزات حتى يمكن لقطاع الفلاحي أن يرقى إلى تحقيق الأهداف المرجوة وهي تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي يمكن بعدها التفكير في فرص التصدير لتعزيز الاقتصاد الوطني.

الفرع الخامس: تسوية الملكيات العقارية الفلاحية للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة

إن الوصول إلى تمكين الفلاح من تسوية ملكيته وذلك من خلال معالجة إشكاليات الاستثمار الفلاحي بشكل عام، تُعد من القضايا المحورية التي عمل المشرع الجزائري على إيجاد حلول مناسبة لها، بهدف ضمان الاستقرار والشفافية، خاصة بالنسبة للفلاحين والمستثمرين ومع ذلك استهلكت هذه الجهود الكثير من الوقت والموارد دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة بشكل كامل وتكتسب مسألة تطهير العقار الفلاحي أهمية خاصة بالنسبة للمستثمر الفلاحي لسببين رئيسيين:

01- إن الأرض الفلاحية مرتبطة ارتباطاً معنوياً بالأرض والتي بدورها مرتبطة بمعركة التحرير، مما أضفى عليها قداسة، إذ أنها مسقية بدماء الشهداء، كما أنها تمثل السيادة الوطنية.

02- أنها ترتبط بالإنتاجية، حيث تشكل الأداة الأساسية التي تراهن عليها الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الاستقلال الاقتصادي.²

وبناءً على ذلك، فإن البحث عن الحلول المناسبة يتطلب الوقوف على أبرز العراقيل التي تعيق تحقيق الأمن العقاري المتكامل، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في تصنيف الأراضي الفلاحية وفقاً لجودتها وخصوبتها. هذا سيسهم في تعزيز فعالية نظام الحماية القانونية لهذه الأراضي وفقاً لأهميتها. كما يضمن ضمان الشفافية في المعاملات العقارية، مما يعزز من جذب الاستثمارات في القطاع الزراعي.

¹ القانون رقم 18/22، المؤرخ في 2022/07/24، المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، لسنة 2022.

² مسلي نور الدين، تطهير العقار الفلاحي وفق المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمؤرخ في 18 جويلية 2018، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة برج بوعريش، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 70.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على الإستثمار الأمثل في القطاع الفلاحي

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات البارزة والتي تعتمد عليها الدولة في تحقيق نتائج إيجابية في سبيل الوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء، غير أن النتائج قد تتعدى مسألة توفير الغذاء إلى نتائج أخرى تعود بالفائدة على الإقتصاد وتعزيز التنمية.

الفرع الأول: الوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي

يمكن أن يؤدي الإستثمار الناجح في قطاع الفلاحة، إلى تقليص الفجوة الغذائية، التي قد تهدد الأمن القومي، حيث يؤدي إلى توفير إكتفاء ذاتي وخاصة في شعبة الحبوب، وما نراه اليوم في الجزائر من طفرة في هذا المجال من خلال تسخير كل الإمكانيات لتجسيد سياسة راشدة في دعم الاستثمار الفلاحي أدى إلى نتائج باهرة خلال السنوات الأخيرة من خلال المحصول الهام من مادة القمح، ما شكّل دفعة قوية في سبيل الوصول إلى تحقيق إكتفاء ذاتي خلال السنوات القريبة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تخصيص الأراضي الفلاحية الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات.

الفرع الثاني: بُعزز من فرص التشغيل خاصة في الأماكن الريفية

إن تحقيق استغلال فعال ومثالي للأراضي الفلاحية، من خلال دعم المستثمرين في القطاع الزراعي، يسهم بشكل مباشر في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى سوق العمل، فكلما توسعت رقعة الاستغلال الفلاحي، زادت الحاجة إلى اليد العاملة، سواء بصفة دائمة أو موسمية.

ويُعدّ هذا القطاع من أكثر المجالات القادرة على امتصاص البطالة، نظرًا لكونه لا يتطلب في أغلب الأحيان سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بقطاعات أخرى، وتختلف قدرة الفلاحة على استيعاب اليد العاملة من بلد لآخر، تبعًا لشساعة الأراضي الزراعية المستغلة وحجم الاستثمارات الموجهة إليها.¹

ومن المهم هنا أن نصل من خلال تحقيق فرص العمل إلى القضاء على البطالة وبالتالي تقليص مستوى الفقر في الدولة.

خاتمة:

عند الحديث عن أهم المشكلات التي تواجه الدول، وبشكل خاص الدول النامية، تأتي مشكلة الأمن الغذائي في مقدمة هذه التحديات. فهي تمثل الدافع الأساسي الذي يجعل الدول تسعى لتوفير الغذاء بكميات كافية وبجودة عالية، فضلاً عن ضمان توفره بأسعار معقولة، إضافة إلى ضرورة وجود مخزون استراتيجي لتلبية الحاجة في أوقات الأزمات.

ولمواجهة هذه التحديات وتجنب الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، وهو ما يؤثر سلبًا على الميزانية الوطنية، تصبح الدول مضطرة إلى منح اهتمام خاص للاستثمار في العقار الفلاحي وهو ما تم التطرق إليه سابقًا من حيث أهميته في ضمان

¹ فرج الله عائدة، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرو لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2016/2017،

الأمن الغذائي، يشمل ذلك توفير المساحات اللازمة لممارسة الأنشطة الفلاحية، ودعم المستثمرين الفلاحيين طوال مراحل الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج وتحقيق نتائج ملموسة.

استكمالاً لما سبق، توصلنا إلى النتائج التالية:

• يساهم الاستثمار الفلاحي في تعزيز الإنتاج الزراعي، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يُعد من العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار والأمن.

• يؤدي الاستثمار الفلاحي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

من خلال هذه النتائج، يمكن القول إن الاستثمار الفلاحي يساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الأزمة الغذائية، وذلك من خلال تعزيز دور العقار الفلاحي. ومن هذا المنطلق، نقترح عدة توصيات لزيادة فعالية هذا الاستثمار، ندرجها في هذه الورقة البحثية كما يلي:

• اعتماد الرقمنة كأداة لتسهيل إجراءات الحصول على العقار الفلاحي، لتحقيق الشفافية والمساواة بين جميع المستثمرين.

• تخصيص المستهلك بأهمية الغذاء لتحقيق استهلاك عقلائي وأمثل له، من خلال الدور الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني.

• وضع أسس لضمان الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي، خاصة في مجال الحبوب.

• تقديم الدعم المستمر للمستثمرين في القطاع الفلاحي للحصول على تجهيزات فلاحية متطورة تعمل بتكنولوجيا حديثة، وذلك لتحسين أداء الإنتاج.

قائمة المراجع:

01. الكتب :

-الجريسي خالد بن عبد الرحمن، 1427 هـ، سلوك المستهلك، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

-السريتي السيد محمد، 2000، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

-بكدي فاطمة، حمدي باشا رابع، 2016، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن.

-مجموعة مؤلفين، 2000، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر.

-محمد السيد عبد السلام، 1998، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

-مدحت ابو ناصر، ياسمين مدحت محمد، 2017، "التنمية المستدامة: مفهوماتها، أبعادها، مؤشراتها"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

-مصطفى عطية جمعة، 2017، الاسلام والتنمية المستدامة، الطبعة الاولى، شمس للنشر والاعلام، مصر.

-فراس عباس البياني، 2011، الأمن البشري والزيف، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

-عيسى ابراهيم سليمان، 2003، أزمة المياه في العالم العربي، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

2. البحوث الجامعية :

-الحبيترى نبيلة، 2016/2015، الأمن الغذائي في الجزائر - الإمكانيات والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مستغانم، الجزائر.

-سالت محمد مصطفى، 2017/2016، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والحياة، جامعة بسكرة، الجزائر.

-فرج الله عائدة، 2017/2016، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر.

-يحيوي نوال وبوعموشة هند، 2020/2019، استثمار العقار الفلاحي في التشريع الجزائري عن طريق الامتياز، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بريك، باتنة، الجزائر.

3. المقال المنشور:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2009، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، نشرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد الأول والثاني، الخرطوم، السودان.

-بن يزة يوسف، جوان 2018، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 38، جامعة باتنة، الجزائر.

-جابه أحمد، ديسمبر 2020، الأمن الغذائي والتنمية - حالة الجزائر -مجلة التواصل، العدد20، جامعة عنابة، الجزائر.

-خلالفة هاجر، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين، وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد02، العدد 1.

-مراد ناصر، ديسمبر 2010، سياسيات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر -، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد05، عدد01، الجزائر.

-مسلي نور الدين، ديسمبر 2021، تطهير العقار الفلاحي وفق المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمؤرخ في 18 جويلية 2018، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد6، العدد2، جامعة برج بوعرييج، الجزائر.

-مزياني فريدة، جانفي 2012، دور العقار في التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.

4. وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية) :

-دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، أبريل 1980.

5.القرارات والقوانين:

1.القانون رقم 19/87، المؤرخ في 1987/12/08، المتضمن ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد 50، لسنة 1987.

2.القانون رقم 16/08، المؤرخ في 2008/08/03، المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46، لسنة 2008.

3.القانون رقم 18/22، المؤرخ في 2022/07/24، المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، لسنة 2022.

06.الانترنت :

-جديدي إلهام، 2023، طفرة في رقمنة القطاع الفلاحي الجزائري من خلال منصة "منتوج فلاح بلادي"، مقال منشور بجريدة اللقاء، يومية وطنية إخبارية، انظر الموقع: <https://elikaonline.com>، تاريخ الولوج: 2025/05/26.

-انظر الموقع: <https://www.fao.org/3/Y7352A/y7352a10.htm>، تاريخ الولوج: 2025/06/05.